مؤقت

مجلس الأمن

السنة الرابعة والخمسون

الجلسة ٤٠٥٣
الثلاثاء، ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩، الساعة ٠٠/١١
نيويورك

الرئيس:	السيد لافروف	(الاتحاد الروسي)
الأعضاء:	الأرجنتين	السيد بتريّا
	البحرين	السيد بوعلاي
	البرازيل	السيد فونسيكا
	سلوفينيا	السيد تورك
	الصين	السيد تشن هواصن
	غابون	السيد مونغارا - موسوتسي
	غامبيا	السيد فال
	فرنسا	السيد ديجاميه
	كندا	السيد فاولر
	ماليزيا	السيد حسمي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير جيرمي غرينستوك
	ناميبيا	السيد أنجابا
	هولندا	السيد هامر
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد هولبروك

جدول الأعمال

مسؤولية مجلس الأمن عن صون السلم والأمن الدوليين

99-86159

افتتحت الجلسة الساعة ١١/٠٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

مسؤولية مجلس الأمن عن صون السلم والأمن الدوليين

الرئيس (تكلم بالروسية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول الأعمال.

ويجتمع مجلس الأمن وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة. معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/1999/1071، التي تتضمن نص مشروع قرار أعد خلال مشاورات المجلس السابقة.

السيد فونسيكا (البرازيل) (تكلم بالانكليزية): إن البرازيل ترحب بمبادرتكم، يا سيادة الرئيس، بعقد هذه الجلسة الرسمية لمجلس الأمن لمناقشة مسألة الإرهاب الدولي والتهديد الذي قد يمثله للسلم والأمن الدوليين. ونحن نشكر أيضا وفدكم على إعداد مشروع القرار الذي يوشك المجلس أن يتخذ إجراء بشأنه.

ومنذ أن عرضت مسألة الإرهاب الدولي للمرة الأولى على الجمعية العامة في عام ١٩٧٢، دأب المجتمع الدولي على العمل على وضع تدابير لمكافحة هذه الآفة العالمية. وفي إعلان عام ١٩٩٤ المتعلق بالتدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي (قرار الجمعية العامة ٤٩/٦٠) وإعلان عام ١٩٩٦ المكمل لذلك الإعلان (قرار الجمعية العامة ٥١/٢١٠)، صدرت إدانة قاطعة لجميع أعمال الإرهاب وأساليبه وممارساته، بغض النظر عن الاعتبارات السياسية أو الفلسفية أو العقائدية أو الإثنية أو الدينية.

بيد أن الإرهاب ظاهرة مستمرة تتطلب يقظة دائمة من الأمم المتحدة. وعلى مر السنوات وضعنا مجموعة من الاتفاقيات المترابطة، جملتها تسع اتفاقيات، تسعى إلى التصدي للأبعاد المختلفة لهذه المشكلة الواسعة النطاق. وتعتبر البرازيل أنه من الضروري للغاية أن تواصل الجمعية العامة المضي قدما في ربط اتفاقيات هذه المجموعة بعضها ببعض.

وفي هذا الصدد، تؤيد البرازيل المبادرة بشأن الإرهاب النووي وترحب باختتام المفاوضات بشأن وضع اتفاقية للقضاء على تمويل الإرهاب. ونرحب بوجه خاص بمشروع الاتفاقية هذا لأنه يتصدى للعمليات المالية عبر الوطنية المعقدة والمتشابكة التي تدعم الأنشطة الإرهابية، كما أنه يمهد الطريق للقيام بعمل متسق وإقامة تعاون وثيق بين سلطات إنفاذ القانون والسلطات المالية في مختلف أنحاء العالم.

وتستدعي مكافحة الإرهاب اتخاذ مبادرات منسقة واستراتيجيات شاملة، لا سيما وأن الإرهاب يكون عادة مصحوبا بآفات أخرى ذات آثار وخيمة. والكثير من هذه المسائل قد بحثها المجلس مؤخرا. ومسألة الأسلحة الصغيرة مثال على ذلك. وليس من شك في أنه ما دامت تجارة هذه الأسلحة تجري بحرية، لن يجد الإرهابيون صعوبة في تسليحهم أنفسهم.

وحماية المدنيين مثال آخر على تلك المسائل. فمثلما نرفض أعمال العنف ضد المدنيين في أوقات الحرب، علينا أن ندين صراحة وبشدة الهجمات الإرهابية ضد الأبرياء والعـُزل.

والجرائم المرتبطة بالاتجار بالمخدرات تؤكد أكثر من غيرها أنه يصعب التمييز بين الإرهاب والأعمال الإجرامية الأخرى. فهذه المجموعات تستفيد من موارد اقتصادية ومالية كبيرة يمكنها أن تؤدي بقدر كبير إلى إفساد الآخرين؛ وهي بالتالي تمثل تحديا جديدا وأكثر خطورة لسلطات إنفاذ القوانين.

والإرهاب نقيض الديمقراطية. فهو يقوم على رفض الحوار ولا يحترم آراء الآخرين ولا حقهم في الحياة. وهو يتغذى على الخوف والحقد، وينمو على الجهل والأذى. ويجب أن يكافح الإرهاب بأي ثمن. وينبغي عدم إيواء الإرهابيين وأعوانهم. ويجب أن يكافح الإرهاب بمهارة وتصميم وبالوسائل القانونية الفعالة.

إن جذور الإرهاب مسألة معقدة. وليس هناك بلد في أي جزء من العالم يمكنه أن يضمن أن يكون في مأمن من آفة الأعمال الإرهابية. ولا يمكننا أن نتجاهل أن الإرهاب كثيرا ما يتغذى على الاضطرابات المدنية والحرمان. ولذا، ونحن نؤكد مجددا عزمنا على مكافحته، علينا أن ندرك أن الإرهاب يتغذى أيضا على اليأس والإحباط، والتلاعب

بمعاناة المحرومين وإحساسهم باليأس. وهذه المسائل تمثل تحديات تتجاوز تدابير المنع والقمع، أيا كانت أهمية تلك التدابير. ومن ثم، ينبغي أن تسترشد مساعينا في الأمم المتحدة بنقاش أوسع وأشمل بشأن الجذور الحقيقية للإرهاب.

ونعتقد أنه ينبغي للجمعية العامة أن تبدأ النظر في إبرام اتفاقية شاملة بشأن الإرهاب الدولي مثلما يطالب قرارها ١٠٨/٥٣. وهذه الاتفاقية لن توفر إطارا قانونيا سليما لتطبيق الاتفاقيات الحالية فحسب، وإنما ستساعد أيضا على مواجهة ظاهرة يصعب تعريفها. لذا فنحن نرحب باقتراح الهند بأن تبدأ المناقشة بشأن هذه الاتفاقية عما قريب، وكذلك الاقتراح المصري بعقد مؤتمر رفيع المستوى في سنة ٢٠٠٠ أو بعدها بقليل.

ونحن نـدرك أن المسؤولية الرئيسية عن مواجهة هذه المسألة تقع على عاتق الجمعية العامة. ونحن نحرص على أن يظل الأمر على هذا النحو. ولكن رغم ذلك قد يتسنى لمجلس الأمن أن يسهم إسهاما هاما في جهودنا الجماعية الرامية إلى تعزيز التعاون الدولي في مجال مكافحة الإرهاب. إن قوة وغرض مشروع القرار الذي نحن بصدد التصويت عليه يتمثلان تحديدا في دعم العمل الذي تقوم به الجمعية العامة والهيئات الأخرى ذات الصلة، وفي إصدار إدانة لا لبس فيها لجميع أعمال الإرهاب بجميع أشكاله وظواهره بغض النظر عن مبررها. ويعرب مشروع القرار أيضا عن استعداد المجلس للإسهام بنصيبه في تلك الجهود الدولية، لا سيما فيما يتعلق بالأنشطة الإرهابية الدولية التي قد تمثل تهديدا للسلم والأمن الدوليين.

إن جلسة مجلس الأمن هذه ترمي إلى إرسال رسالة قوية مفادها أن الإرهاب يجب أن يكافح بعزم، وأنه يجب أيضا أن يكافح بأمل، الأمل في تمكين المجتمع المدني في جميع أرجاء العالم؛ والأمل في إنشاء ثقافة حقوق الإنسان والتسامح للجميع؛ والأمل في إرادتنا الجماعية لتحقيق العدالة والرخاء للجميع.

الرئيس (تكلم بالروسية): أشكر ممثل البرازيل على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلى وفدي.

الرئيس (تكلم بالروسية): أشكر ممثل البرازيل على كلماته الرقيقة التي وجهها إلى وفد بلادي.

السيد بتريا (الأرجنتين) (تكلم بالاسبانية): أود، أولا، أن أعرب عن تقديري لكم، سيدي الرئيس، على مبادرتكم بعقد جلسة رسمية لمناقشة الإرهاب الدولي. فهذه المسألة ترتبط ارتباطا وثيقا بمسألة حماية المدنيين، التي كانت موضع مناقشة مفتوحة في مجلس الأمن قبل أسابيع قليلة. ونرجو أن يمثل هذا نقطة انطلاق لمشاركة أكبر من مجلس الأمن في مكافحة الإرهاب الدولي.

ونتيجة للهجوم الإرهابي الخطير الذي عانت منه بوينس آيريس في تموز/يوليه ١٩٩٤، لجأت الأرجنتين إلى هذا الجهاز الذي وافق على النظر في المسألة في إطار جلسة غير رسمية. وفي تلك المناسبة، أعرب وزير خارجيتنا عن اقتناع حكومة الأرجنتين بأن الأعمال التي تضطلع بها الأمم المتحدة في مكافحتها للإرهاب يجب أن تكون بنفس كثافة مكافحتها للجرائم الدولية الخطيرة الأخرى، وناشد مجلس الأمن أن يدرج المسألة في جدول أعماله. ويبدو لنا أن تلك الأفكار لا تزال تحظى بأهمية كبيرة اليوم.

لقد كيفت المجابهة الإيديولوجية التي سادت أثناء الحرب الباردة أعمال الأمم المتحدة طيلة سنوات عديدة. وقد حال ذلك دون إصدار تنديد لا لبس فيه بالإرهاب الدولي، واتخاذ تدابير حاسمة لمكافحته. أما هدف المبادرات الجديدة، التي يَسَّرها الوضع الحالي، فهو علامة مشجعة ويبشر بالخير لاستجابة أكثر فعالية في المستقبل.

والإرهاب دائما من الأعمال الإجرامية التي لا يمكن تبريرها، لأنه يشكل اعتداء متعمدا وعشوائيا على السكان المدنيين. والإرهاب الذي ميز فترة ما بعد الحرب الباردة، يرتبط أيضا ارتباطا متزايدا بالإتجار بالمخدرات وبالأشكال الأخرى للجريمة المنظمة. وقد كانت هناك زيادة هائلة في إمكاناته عبر الوطنية وفي قدرته على التسبب في الضرر المهلك بفضل جوانب التقدم التكنولوجي.

وفي السنوات الأخيرة، اتخذت الأمم المتحدة قرارات وأبرمت اتفاقات تعبر عن الإرادة المتنامية للمجتمع الدولي في اعتبار أي عمل إرهابي عملا إجراميا. ومن الأمثلة الأخرى على ذلك أن الجمعية اعتمدت في عام ١٩٩٧ الاتفاقية الدولية لقمع الهجمات الإرهابية

بالقنابل. كما أن القرارات التي اتخذت والاتفاقيات التي أبرمت حددت نطاقا من التدابير والقواعد الملموسة التي شجعت التعاون بين القضاء والشرطة، وأضفت الصبغة الإجرامية على أعمال إرهابية كثيرة، وجسدت المبدأ القائل إن على جميع الدول واجب محاكمة المسؤولين عنها ومعاقبتهم.

وفي هذا الصدد، نود أن نعرب عن ارتياحنا الخاص للانتهاء، في الأسبوع الماضي، من المفاوضات المتعلقة بإبرام اتفاقية لمنع تمويل الإرهاب الدولي. ونهنئ حكومة فرنسا على هذا الصك الذي نأمل أن نتمكن من اعتماده أثناء الدورة الحالية للجمعية العامة.

ووفد بلادي على استعداد أيضا للإسهام بكل وسيلة ممكنة في إبرام مشروع الاتفاقية المقدمة من الاتحاد الروسي لقمع أعمال الإرهاب النووي.

فلهذه المبادرات ولغيرها أهمية كبرى. ومع ذلك، من الواضح أنه ما زال هناك الكثير مما يتعين إنجازه، وبخاصة لكفالة الامتثال لجميع هذه التدابير وتنفيذها تنفيذا فعالا. ويمكن لمجلس الأمن، بل وينبغي له، في إطار مسؤولياته، أن يضطلع بدور هام في تدعيم التطبيق العملي لها. ويتضح هذا من القرار ١٢٦٧ (١٩٩٩) الذي اتخذه المجلس يوم الجمعة الماضي.

وفي هذا الصدد، يبدو لنا أيضا أنه من الضروري أن نأخذ في الحسبان الهجمات التي يقع ضحيتها موظفو الأمم المتحدة. فيجب على الدول ان تحقق في هذه الجرائم، كما يجب محاكمة المذنبين. ولهذا، يجب ألا تعتبر معالجة مجلس الأمن لهذه المسألة أمرا منافيا للأعمال التي تضطلع بها محافل أخرى، بل ينبغي اعتبارها طريقة لإكمال ذلك العمل وتدعيمه.

إن هذه الجلسة، والقرار الذي سنتخذه يتضمنان رسالة يمكن إيجازها في ثلاث نقاط. أولا، جميع الأعمال الإرهابية أعمال إجرامية ولا مبرر لها، بغض النظر عن دوافعها. ويجب على الدول أن تتعاون لمكافحتها ولمحاكمة المسؤولين عنها. وثانيا، يسلم مجلس الأمن بأن بعض الأعمال الإرهابية يمكن أن تهدد السلم الدولي نظرا لطبيعتها وجسامتها. وثالثا، نظرا للطابع العام والعالمي الذي تتصف به الأمم المتحدة، تجري مطالبتها بالاضطلاع بدور رئيسي في مكافحة الإرهاب الدولي. وداخل الأمم المتحدة، فإن مجلس الأمن على استعداد للاضطلاع بمسؤولياته بموجب الميثاق.

وهذه رسالة سياسية واضحة تؤيدها الأرجنتين.

الرئيس (تكلم بالروسية): أشكر ممثل الأرجنتين على كلماته الرقيقة التي وجهها إلى وفد بلادي.

السيد تورك (سلوفينيا) (تكلم بالانكليزية): ترحب سلوفينيا اليوم بالنظر في هذه المسألة الهامة في مجلس الأمن. فقبل حوالي عام، وردا على الهجمات الإرهابية المدمرة في نيروبي ودار السلام، اتخذ مجلس الأمن قراره ١١٨٩ (١٩٩٨) وأكد التزامه القوي بمكافحة الإرهاب. واليوم، يعرب المجلس عن وجهة نظر أكثر شمولا فيما يتعلق بهذه المشكلة. ووفد بلادي يشعر بالامتنان لكم، السيد الرئيس، على هذه المبادرة، ولوفد الاتحاد الروسي على تحضير مشروع القرار الذي يجري اعتماده اليوم.

إن الإرهاب الدولي له مظاهر كثيرة ومصادر متعددة. والجهود المتعددة الأطراف الرامية إلى تطوير التعاون الدولي لمكافحة الإرهاب لها تاريخ طويل نسبيا. فقد حاولت عصبة الأمم التصدي لتحدي الإرهاب من جانب الأفراد أو الجماعات عن طريق اتفاقية جنيف لعام ١٩٣٧ لمنع الإرهاب والمعاقبة عليه، التي للأسف لم تدخل حيز النفاذ على الإطلاق. إلا أن تناول المجتمع الدولي لخطر الإرهاب قد أدى، في العقود اللاحقة، إلى ظهور بعض البلورة للعناصر الرئيسية لسياسات مكافحة الإرهاب، وإلى وضع مجموعة من مبادئ القانون الدولي وقواعده التي يمكن تطبيقها.

والتطوير التدريجي للقانون الدولي أمر هام. وبالتالي، فبفضل الضمانات التي يكفلها لحقوق الإنسان كل من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهدين الدوليين منذ عام ١٩٦٦، فإنها تعد أيضا في جوهرها صكوكا قانونية لمناهضة الإرهاب. وفضلا عن ذلك، اعتمدت وثائق قانونية محددة تتعلق بمنع أعمال إرهابية معينة وقمعها. والاتفاقيات القائمة تتناول بصفة خاصة الأعمال الإرهابية الموجهة ضد الطيران المدني، والملاحة البحرية، والأشخاص الذين يتمتعون بحماية دولية، بالإضافة إلى أخذ الرهائن، واستخدام بعض المواد أو الأجهزة لأغراض إرهابية.

في السنوات الأخيرة أصبح الإرهاب واحدا من أخطر التهديدات التي يتعرض لها الأفراد والحكومات في أجزاء عديدة من العالم. وبما أن الأعمال الإرهابية تحدث غالبا، وإن لم يكن دائما، على نطاق دولي، فلا يمكن مكافحة الإرهاب على نحو فعال بإجراءات متفرقة تتخذها الدول منفردة. فالتعاون الدولي والجهود المنسقة عناصر أساسية لمكافحة الإرهاب الدولي. وفضلا عن الانضمام العالمي إلى الاتفاقيات الدولية القائمة الـ ١١ المناهضة للإرهاب، إلى جانب التقيد بمختلف الصكوك القانونية التي اعتمدت على الصعيد الإقليمي، نحتاج إلى صكوك قانونية جديدة للتصدي لأشكال وظواهر محددة للإرهاب. وسلوفينيا ترحب بالتقدم المحرز بشأن مشروع اتفاقية منع تمويل الإرهاب، والتي ستعتمد، على ما نأمل، أثناء الدورة الحالية الرابعة والخمسين للجمعية العامة، وفي الوقت ذاته، نأمل في أن تتقدم بنجاح المفاوضات المتعلقة بمشروع اتفاقية قمع الإرهاب النووي.

ويتطلب العمل العالمي لمنع وقمع الأعمال الإرهابية تعزيز التعاون فيما بين الدول، وخاصة من خلال تبادل المعلومات، والمساعدة القانونية المتبادلة، والتعاون فيما بين قوات الشرطة. وفضلا عن ذلك، تقوم الحاجة إلى التعاون المتضافر فيما بين المنظمات الدولية والإقليمية. فالطابع الإجرامي لأعمال الإرهاب وأساليبه وممارساته يقتضي تقديم مرتكبيها للمحاكمة ومعاقبتهم. ولبلوغ هذه الغاية، ينبغي احترام المعيار القانوني الأساسي "إما التسليم أو المحاكمة" في جميع الحالات. وعلاوة على ذلك، فإن جميع الدول ملزمة بحكم الواجب بالإحجام عن دعم أو قبول الأنشطة الموجهة نحو اقتراف أعمال الإرهاب أيا كانت دوافع مرتكبيها.

إن كل التطورات التي حدثت في هذه المسألة منذ عام ١٩٧٢ - أي منذ الوقت الذي بدأت الأمم المتحدة تتصدى لمشاكل الإرهاب بطريقة منتظمة - أثبتت صحة اتباع نهج شامل. وكما قلت من قبل، فإن مكافحة الإرهاب بشكل فعال تتطلب التعاون الدولي على أوسع نطاق ممكن. والجمعية العامة توفر للدول الأعضاء أفضل فرصة حقيقية للمشاركة في تصميم منطلق التعاون الدولي في مجال مناهضة الإرهاب. والاتفاقيات الدولية التي صاغتها الأمم المتحدة حتى الآن تكتسب أهمية حاسمة، لأنها تمثل إنجازا تشريعيا حقيقيا، ومثالا ممتازا لتنفيذ دور الجمعية العامة في صون السلم والأمن الدوليين على النحو المتوخى في المادة ١١ من ميثاق الأمم المتحدة.

وجميع هذه الجوانب تحتاج إلى أخذها في الاعتبار. عندما نعالج مسألة دور مجلس الأمن في الكفاح الدولي ضد الإرهاب. ومن الواضح أنه لا ينبغي لمجلس الأمن أن يكرر عمل الجمعية العامة. وبالتالي، أعرب المجلس عن آرائه العامة بضع مرات فقط حتى الآن وبحرص شديد. ويبدو أن هذا النهج سيكون مرشدا حكيما لنا في المستقبل. فمجلس الأمن ينبغي أن يتوخى الحذر وأن يتجنب خلق أي نطباع بالحيد عن المسار الذي طورته الجمعية العامة عبر العقود الماضية.

ومن ناحية أخرى، ينبغي أن يكون بمقدور مجلس الأمن أن يحدد الحالات التي تنطوي على أعمال إرهابية ترقى إلى مستوى تهديد السلم والأمن الدوليين، وأن يتصرف وفقا لذلك. وهذه مهمة عسيرة لأن نطاق العنف والآثار المباشرة المترتبة على الأعمال الإرهابية لا توحي بالضرورة بوجود هذا النوع من التهديد. وفضلا عن ذلك قد يكون من الصعب تحديد المسؤولية عن الأعمال الإرهابية، وقد يكون من الصعب التوصل إلى اتفاق بشأن أكثر الاستجابات فعالية وملاءمة. وكل هذه المشاكل متأصلة في الجهود اللازمة للتصدي لقضايا الإرهاب من خلال إجراءات مجلس الأمن. وقد عالج المجلس مسائل الإرهاب في قضيتي "لوكيربي" و"يو تي إيه"، ومؤخرا في تعاملاته مع الحالة في أفغانستان. والخبرة المكتسبة متنوعة وهامة، ويمكن أن تساعد مجلس الأمن مستقبلا في صنع قراراته.

وعندما تصل الأعمال الإرهابية إلى أبعاد معينة، أو يكون لها آثار محددة، يمكن مضاهاتها باستخدام القوة المحظور بموجب ميثاق الأمم المتحدة، فقد تبرز مسألة التدابير المضادة القانونية. وفي هذه الحالات، ينبغي النظر في الخيارات المتاحة على أساس المعايير الراسخة في القانون الدولي، بما فيها معايير الضرورة والتناسب في الرد. ويجب النظر بتأن في مسألة نوع الرد اللازم والحاجة إلى وجود تناسب بين الفعل والرد، وبوسائل تختار بحكمة.

ومشروع القرار الذي سنعتمده اليوم يمثل خلاصة الخبرة التي اكتسبتها الأمم المتحدة في مجال مناهضة الإرهاب. وهو يضيف دورا هاما يكلف به الأمين العام الذي سيطلب إليه أن يولي اهتماما خاصا لضرورة درء ومكافحة الخطر الذي يهدد السلم والأمن الدوليين نتيجة للأنشطة الإرهابية. وما من شك في أن الأمين العام

سيمارس حكمه السديد مع التقدير الكامل لخطورة المشكلة، والخبرة التي اكتسبتها الأمم المتحدة حتى الآن. ووفد بلادي مقتنع بأن التعاون فيما بين الدول الأعضاء سيزداد تطورا، وبأن ذلك التطور سيحفز فعالية الكفاح الدولي ضد الإرهاب.

الرئيس (تكلم بالروسية): أشكر ممثل سلوفينيا على العبارات الرقيقة التي وجهها إلي.

السيد فاولر (كندا) (تكلم بالفرنسية): أثني عليكم سيدي الرئيس، لمنحنا هذه الفرصة لمعالجة مسألة الإرهاب الدولي الذي يمثل تهديدا ملموسا للسلم والأمن الدوليين، تهديدا يتحدى المعايير الأساسية للسلوك الإنساني. إن مناقشة اليوم التي تأتي في أعقاب الإجراء الحازم الذي اتخذناه في الأسبوع الماضي لمحاسبة أحد كبار الإرهابيين الدوليين، تمثل بادرة هامة على انشغال المجلس بهذه المسألة. فمجلس الأمن يمكنه، بل يجب عليه، أن يكون جزءا من الجهود الدولية الرامية إلى مكافحة الإرهاب.

إن الإرهاب يتجاوز الحدود الوطنية. وبينما تكون الحكومات هي الهدف في كثير من الأحيان، ففي معظم الأحيان يكون المدنيون هم الضحايا. والخيط المشترك هو جعل حياة البشر هدفا من أهداف الإرهاب. ولم يفلت أي بلد من هذا الخطر الذي راح ضحيته عدد لا يحصى من الأبرياء بين قتلى وجرحى؛ وتسبب في تعطيل الخدمات الأساسية وتدمير الممتلكات العامة والخاصة على السواء.

ونحن نتذكر بفزع الهجمات الإرهابية التي وقعت مؤخرا في الاتحاد الروسي، والتي دمرت فيها بنايات سكنية بأكملها وقتل فيها مئات من سكانها. ونذكر التفجيرات الآثمة التي تعرضت لها سفارتا الولايات المتحدة الأمريكية في كينيا وتنزانيا في صيف العام الماضي. والقائمة بطبيعة الحال أطول بكثير. بل إن كندا نفسها لم تكن محصنة ضد الإرهاب: فالعديد من الركاب الـ ٣٢٩ الذين لقوا حتفهم في عام ١٩٨٥، على متن طائرة إير إنديا، الرحلة رقم ١٨٢، كانوا من الكنديين. وليس هناك مبرر لهذه الأفعال، ولا يمكن تقديم أي تنازلات لمن يقترفونها.

(واصل كلمته بالانكليزية)

في مختلف المحافل الإقليمية والمتعددة الأطراف، بما فيها الأمم المتحدة، اتفقنا على مبادئ هامة في كفاحنا ضد الإرهاب: حرمان الإرهابيين من الدعم والملاذات الآمنة؛ وإنشاء شبكة قانونية دولية لمناهضة الإرهاب، من خلال الانضمام العالمي إلى الاتفاقيات الدولية المناهضة للإرهاب؛ والتعاون والتنسيق الدوليان سواء على مستوى السياسات العامة أو المستوى العملي. وهناك تدابير هامة أخرى واردة في مختلف قرارات الجمعية العامة. وفي باريس، في عام ١٩٩٦، قدمت مجموعة الثمانية ٢٥ توصية محددة، واعتمدت فيما بعد تدابير إضافية في برمينغهام في عام ١٩٩٨، بهدف الحد من آفة الإرهاب والسيطرة عليها.

واتخذت الأمم المتحدة مزيدا من الخطوات، باعتماد الاتفاقية الدولية لقمع الهجمات الإرهابية بالقنابل. ومنذ بضعة أسابيع فحسب، قام فريق عامل تابع للجمعية العامة بوضع اتفاقية لمنع تمويل الأعمال الإرهابية. وكندا تؤيد اعتماد هذه الاتفاقية في هذه الدورة للجمعية العامة، كما تؤيد الاعتماد المبكر للاتفاقية المناهضة لأعمال الإرهاب النووي، التي كان وفدكم، سيدي الرئيس، أول من نادى بها. وهذه الاتفاقيات بمجرد اعتمادها، إلى جانب الاتفاقيات الدولية الـ ١١ القائمة حاليا لمناهضة الإرهاب، ستقطع شوطا بعيدا على طريق تنفيذ نظام قوي قائم على مبدأ "إما التسليم أو المحاكمة"، لأعمال الإرهاب، وبالتالي ستقضي على أي إمكانية للجوء مرتكبيها إلى أي مكان في العالم.

وتستمر التهديدات الإرهابية في الظهور. إن الإنترنت، ونظم الاتصالات العالمية؛ والشبكات المتشابكة التي تمد بيوتنا بالكهرباء والاتصالات والمياه والتي تمكن هياكلنا الأساسية من أداء عملها، وتحافظ على سلامة طائراتنا - كلها معرضة للهجوم. ويجب أيضا معالجة الإرهاب الإلكتروني والابتذال الخبيث. وعلى صعيد آخر تماما، لا يزال التهديد باستخدام الإرهابيين لأسلحة الدمار الشامل حادا. ويجب أن تكون الدول على الدوام أكثر يقظة في منع الإرهابيين من الحصول على تلك الأسلحة ونظم إيصالها.

إن مضاعفة الجهود الدولية لمحاربة الإرهاب تعبر عن الأهمية التي يعلقها المجتمع الدولي على هذه القضية. ولا يتوقع مواطنونا أقل من ذلك. وهم يتوقعون أيضا أن يتفق الإجراء القوي ضد الإرهاب مع الالتزامات الأوسع

بحقوق الإنسان وحكم القانون. وباحترام هذه المبادئ ستجذب المؤسسات المعهود إليها بمحاربة الإرهاب الدعم العام وترفض إعطاء الإرهابيين ما يسعون إليه من تعاطف ودعم. وحماية الأبرياء توجد، قبل أي شيء، في لب هذه المعركة.

لقد أظهر مجلس الأمن التصميم على تأدية دوره في المعركة ضد الإرهاب، سواء في قضية لوكربي أو، أحدث من ذلك، فيما يتعلق بأسامة بن لادن. وترحب كندا بإدراج الإرهاب ضمن تعريف المجلس لما يشكل التهديد للسلم والأمن. وهو اعتراف بمفهوم واسع للأمن يشمل التهديدات ضد الناس وكذلك التهديدات ضد الدول، وهو بهذه الصورة يصبح إسهاما ذا شأن في الأمن البشري.

الرئيس (تكلم بالروسية): أشكر ممثل كندا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلى بلدي.

السيد هامر (هولندا) (تكلم بالانكليزية): هولندا، شأنها شأن الوفود التي سبقتنا في التكلم، ترحب بهذه الفرصة لمناقشة التهديدات التي يحتلها الإرهاب الدولي للسلام والأمن الدوليين.

الإرهاب واحد من أكثر الاهتمامات الملحة للمجتمع الدولي. وهو ليس جديدا، ولا هو قاصر على منطقة معينة من العالم. لقد كدنا أن نتوقع الصدمة والرعب الدوريين لآخر هجوم إرهابي بعد عقود من عصبة الجيش الأحمر ورعب الجيش الجمهوري الإيرلندي في كل أوروبا؛ ولوكربي؛ وإلقاء القنابل على مركز التجارة العالمية، هنا في نيويورك، وإلقاء القنابل على السفارات في تنزانيا وكينيا؛ وحديثا فيضان القنابل التي ألقيت على المباني السكنية في موسكو وأماكن أخرى من روسيا.

والجديد هو درجة الابتكارية في أعمال الإرهاب وزيادة الصفة العالمية للإرهاب. وإن المكاسب المالية الضخمة من المعاملات غير المشروعة، والتوافر السخي للأسلحة الصغيرة والأسلحة الأكثر تطورا، والوصول السهل إلى التكنولوجيا، تساعد جميعها على خلق نوع أخطر عن ذي قبل من الإرهاب. وتقوم شبكات دولية كثيرة من المجرمين المنظمين بخلق بنية أساسية مما يسمى بالإرهاب المفجع الذي يمثل تهديدا محتملا خطيرا للسلام والأمن الدوليين. وعلاوة على ذلك ينحو تشكيل منظمات إجرامية عبر وطنية إلى إعاقة القانون، لا سيما في البلدان التي لم يعد يوجد فيها هيكل حكومة نظامية. وتتعرض هذه الدول المسماة بالدول الفاشلة للضغوط والرشوة من التجمعات الإجرامية القوية. وغالبا ما يقع مواطنوها ضحايا عاجزين للعنف.

وتدين حكومة هولندا الإرهاب بصورة لا ريب فيها بجميع أشكاله ومظاهره، ومهما كانت أهدافه وأصوله، وأينما ارتكب وأيا كان المرتكبون. وتستمر هولندا في الوقوف مستعدة لمحاربة الإرهابيين، والقبض عليهم أينما وحالما يمكن ذلك، وتقديمهم للعدالة. فنتقدم بتعاطفنا القلبي للبلدان والأفراد من الضحايا وأسرهم الذين عانوا من العنف الهمجي الطائش لأعمال الإرهاب.

إننا ندرك أن الكفاح ضد الإرهاب ربما يتطلب أكثر من الوسائل السياسية والدبلوماسية والقانونية. وأحيانا يحتاج الأمر بصورة لا يمكن تجنبها إلى وسائل أكثر خشونة. ولكن في الحالات التي لا يمكن الاستغناء فيها عن الاستخدام الرسمي للعنف، يجب أن يكون متناسبا مع احتياجات المحافظة على النظام العام وقاصرا عليها. ولا يجوز أن يصبح الضحايا الأبرياء تحت أي ظرف الضحايا العشوائيين للعنف الموجه إلى الإرهابيين.

وتقع على الدول مسؤولية وواجب التمسك بالقانون بما في ذلك القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان. ويمكن ويجب، محاربة الإرهاب الدولي بفعالية وحزم ضمن إطار القانون. وإن محاربة الشر بالشر لن تعمل إلا لصالح الإرهابيين وستؤدي في نهاية المطاف إلى تحات المجتمعات والتعاون الدولي الذي تمس الحاجة إليه.

وبالنسبة للأمم المتحدة ظل الإرهاب الدولي على جدول أعمال الجمعية العامة منذ عام ١٩٧٢. وتم اعتماد عدد من الاتفاقيات الدولية الهامة، وينظر حاليا في اتفاقيتين. ومن رأينا أن هذا النهج القطاعي أنسب طريقة، وأنه في الحقيقة الطريقة الوحيدة، التي تعالج بها منظمتنا هذه القضية. وستواصل هولندا تقديم مساهمة نشطة في هذا العمل الهام.

السيد هولبروك (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): أشكركم سيدي الرئيس على عقد جلسة اليوم الهامة. وينبغي امتداح حكومتكم بدرجة عالية لمتابعة هذه المبادرة الهامة. وفي هذا الصدد، اسمحوا لي أيضا أن

أعرب عن دعم حكومتي الثابت لمشروع قرار مجلس الأمن المعروض علينا هذا الصباح.

سياسة الولايات المتحدة المتعلقة بالإرهاب واضحة وبسيطة. فالإرهاب نشاط إجرامي بغض النظر عن الظروف أو الأسباب. ولا توجد عوامل مخففة ولا توجد أسئلة. ونحن لا نتحمله وسنواصل ملاحقة مرتكبيه إلى أن يساقوا إلى العدالة. وهذه كانت الحالة بالنسبة لتفجير لوكربي. وهي الحالة بالنسبة للمسؤولين عن إلقاء القنابل على سفارتينا في نيروبي ودار السلام. وسوف نواصل ملاحقة المسؤولين عن هذه الجرائم ونعتقلهم ونقاضيهم.

عندما استخدم الرئيس كلينتون في العام الماضي خطابه في الجمعية العامة لتركيز الانتباه على الإرهاب، إنما أكد التزام بلدنا بالمعالجة الكاملة والفعالة لهذا التهديد للشعوب المتحضرة في كل مكان. وعندما قامت الوزيرة أولبرايت مؤخرا بتسمية ٢٨ جماعة بوصفها منظمات إرهابية أجنبية، إنما أظهرت عزم الولايات المتحدة على مواجهة الإرهاب أينما ومتى ما رفع رأسه. وعندما قدم وفدي قرارا بفرض جزاءات شديدة على طالبان، القرار الذي صوت لصالحه جميع أعضاء مجلس الأمن الـ ١٥ وهو ما استأثر بعظيم امتناننا، إنما فعلنا ذلك لنظهر تصميمنا على ملاحقة مؤيدي الإرهابيين الدوليين كذلك.

ويتعين علينا جميعا في مجتمع الدول أن نقف سويا وأن نقف أقوياء. ولا بد أن نكون بلا هوادة في ملاحقتنا مستعملين جميع الوسائل الضرورية لمكافحة الإرهابيين ومؤيديهم، ويجب أن نواصل العمل سويا هنا وفي أي مكان آخر لتحقيق هذه الغاية.

وكان إجراء مجلس الأمن الجماعي في الأسبوع الماضي ضد طالبان مثلا هاما لما يمكن تحقيقه عندما نعمل بمثل هذه الروح. وبعد ذلك تؤمن الولايات المتحدة بأننا ينبغي أن نتحرك إلى الأمام بناء على مبادرة فرنسا بشأن عقد اتفاقية جديدة لقمع تمويل الإرهاب - وهي اتفاقية نأمل أن تعتمدها الجمعية العامة في كانون الأول/ديسمبر. ونحث جميع الأعضاء، الذين لم يصبحوا أطرافا في الاتفاقيات الدولية الـ ١١ المضادة للإرهاب على أن يفعلوا ذلك.

ورغم التقدم المحرز حتى الآن، لم يظهر الإرهاب الدولي أي إشارة بالتوقف. ولكل منا نصيب في هذه المعركة وعلى كل منا مسؤولية للعمل وفقا لذلك. ورغم ما يكتنف ذلك من مخاطر، فإننا يجب أن نلتمس الشجاعة السياسية لمواجهة هذا التهديد في الداخل والخارج.

مرة أخرى، أشكركم سيدي، على دعوة هذه الجلسة الهامة للانعقاد لمناقشة كيفية وقف ضياع الأرواح البريئة وتمزق العائلات البريئة.

الرئيس (تكلم بالروسية): أشكر ممثل الولايات المتحدة على كلماته الرقيقة الموجهة لحكومتي.

السيد ديجاميه (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): يمكن أن تشكل أعمال الإرهاب تهديدا للسلم والأمن الدوليين. ويرد ذلك في مشروع القرار المقدم اليوم إلى المجلس للتصويت عليه بنا على مبادرة منكم سيادة الرئيس. وهذا أيضا هو ما أكدته الجمعية العامة رسميا في ١٩٩٤ في الإعلان الخاص بالتدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي، الذي اعتمدته بقرارها ٤٩/٦٠. لذلك من المشروع أن يأخذ مجلس الأمن، باعتباره يتحمل المسؤولية الأساسية عن صون السلم والأمن الدوليين، موقفا حيال مكافحة الإرهاب.

هذه ليست المرة الأولى التي يتخذ فيها المجلس موقفا حيال هذا الموضوع أو بشأن بعض جوانبه. ففي ١٩٧٠ اتخذ مجلس الأمن القرار ٢٨٦ (١٩٧٠) بشأن اختطاف الطائرات. وفي ١٩٨٥ اتخذ المجلس القرار ٥٧٩ (١٩٨٥) بشأن أخذ الرهائن. وفي ١٩٨٩ اتخذ المجلس القرار ٦٣٥ (١٩٨٩) بشأن الأعمال غير المشروعة التي ترتكب ضد سلامة الطيران المدني والقرار ٦٣٨ (١٩٨٩) بشأن اختطاف وأخذ الرهائن. وننوه أيضا بالبيان الذي أقره مجلس الأمن بناء على مبادرة من المملكة المتحدة في الاجتماع الذي عقد على مستوى رؤساء الدول والحكومات في ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢. وقد أكد ذلك البيان أن من الضروري أن يرد المجتمع الدولي بحزم على أعمال الإرهاب الدولي. وأتيحت الفرصة لمجلس الأمن عندئذ لأن يرد على هذه الأعمال في مناسبات عديدة وبصفة خاصة في العام الماضي عندما اتخذ القرار ١١٨٩ (١٩٩٨) الذي أدان فيه الهجمتين اللتين وقعتا في نيروبي ودار السلام. واتخاذ هذا العدد الكبير من القرارات والبيانات يبين دعم مجلس الأمن المستمر لمكافحة الإرهاب الدولي.

مشروع القرار المعروض علينا اليوم لا يرمي إلى أن يحل مجلس الأمن محل الجمعية العامة في الدور الذي

أوكل إليها في وضع المبادئ التي تحكم الكفاح ضد الإرهاب. بل على العكس من ذلك إن المجلس إنما يقر المبادئ التي صاغتها الجمعية العامة على نحو فعال في ٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٤ والإعلان الذي اعتمدته بقرارها ٤٩/٦٠. وتقوم هذه المبادئ على الإدانة القاطعة لجميع أعمال الإرهاب بغض النظر عن دوافعها أينما وقعت وأيا كان مرتكبها. وكما ذكرت الجمعية العامة في ١٩٩٤ ينبغي لهذه الإدانة بصفة خاصة أن تدفع هذه الدول إلى الامتناع عن تنظيم أو دعم الأنشطة الإرهابية؛ واعتقال مرتكبي هذه الأعمال وتقديمهم إلى العدالة أو تسليمهم؛ وإبرام الاتفاقات والتعاون فيما بينها لتحقيق هذا الهدف؛ وتطبيق الاتفاقات التي أصبحت طرفا فيها؛ والامتناع عن توفير الملاذ الآمن لمرتكبي الأعمال الإرهابية.

مشروع القرار المعروض علينا يرحب أيضا بالعمل الذي قامت به الجمعية العامة في وضع صكوك واتفاقيات جديدة في هذا الميدان. ويشجع على اعتماد الاتفاقيات التي يجري إعدادها ونأمل أن تواصل الجمعية العامة عملها، وأن تقوم على وجه التحديد باعتماد الاتفاقية الخاصة بقمع الإرهاب النووي والاتفاقية الخاصة بقمع تمويل الإرهاب قبل نهاية العام. وقد قدم الفريق العامل للتو نص هاتين الاتفاقيتين إلى اللجنة السادسة.

إن مكافحة تمويل الإرهاب تعد في الواقع هدفا يحظى بالأولوية في مكافحة الإرهاب الدولي وقد أشار الأمين العام إلى ذلك في أحد تقاريره إلى الجمعية العامة في ١٩٩٦. فقوة المنظمات الإرهابية وإمكانيات توسيعها وقدراتها التدميرية تعتمد إلى حد كبير على وسائل تمويلها. واعتماد الجمعية العامة للاتفاقية الخاصة بمنع تمويل الإرهاب سيؤكد إرادة المجتمع الدولي في أن يحرم المنظمات الإرهابية من مواردها وأن يكافح الإرهاب في جميع أشكاله.

يرى وفد فرنسا أن اتخاذ موقف بشأن مسألة تؤثر على صون السلم والأمن الدوليين، بتأكيد الدور الذي تضطلع به الأمم المتحدة وتأييد العمل الذي تقوم به الجمعية العامة في هذا المجال، يعد إسهاما نافعا من جانب مجلس الأمن. ولهذا ستصوت فرنسا تأييدا لمشروع القرار المعروض علينا.

السير جيرمي غرينستوك (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): أعمال الإرهاب تقتل وتجرح وترعب كل عام المئات من الرجال والنساء والأطفال الأبرياء، بل إنها تفعل أكثر من ذلك. فأعمال الإرهاب بطبيعتها العشوائية ورفضها الأرعن لمعايير السلوك المتحضر وتحديها لحكم القانون تشكل تحديا لسلطة الدول التي ترتكب تلك الأعمال على أراضيها وتهديدا واسع النطاق للسلم والأمن في النظام الدولي. وقد تناول مجلس الأمن عددا من أعمال الإرهاب الوحشية في الماضي ليس أقلها مأساة لوكربي وقصف سفارتي الولايات المتحدة في دار السلام ونيروبي، ثم مؤخرا وجود أسامة بن لادن في أفغانستان. لكننا نرحب بهذه المبادرة لتناول مشكلة الإرهاب الدولي بشكل شامل.

تندد الدول كافة بالإرهاب، كل بطريقتها الخاصة. ولكن مشروع القرار المعروض علينا اليوم محق في إشارته إلى أن هذه الإدانة، حتى تكون فعالة وتكتسب المصداقية، لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تكون انتقائية أو غير قاطعة. فيجب إدانة جميع أعمال الإرهاب إدانة قاطعة بغض النظر عن دوافعها أينما وقعت وأيا كان مرتكبها. ومن المؤسف أن بعض الأعضاء في المجتمع الدولي يبدو أنهم غير مستعدين لقبول هذا المبدأ وأصبح من الضروري أن يعيد المجلس تأكيد هذا المبدأ بحزم في مشروع القرار هذا. واعتماد مشروع القرار بالإجماع سيعطي رسالة حازمة بأن المجتمع الدولي ينأى بنفسه عن الذين يحاولون الإدعاء بأن الوسائل الإرهابية يمكن تبريرها في ظروف معينة وفقا لطبيعة الحالة.

إننا كحكومات نلتزم بحكم القانون وبتعهداتنا الدولية. والذين يمارسون الإرهاب، وهو جريمة عشوائية بشعة جديرة بالإزدراء، يدعون لأنفسهم وضعا خاصة خارج نطاق حكم القانون. وطوال الـ ٣٦ سنة الماضية ما فتئت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة تقرر رفضها لهذا الإدعاء بوسائل مختلفة وتفاوضت بروية بشأن إحدى عشرة اتفاقية دولية لمناهضة الإرهاب تغطي أفعالا كثيرة مثل اختطاف الطائرات والسفن وأخذ الرهائن والاستخدام غير المشروع للمتفجرات. وقد صادقت المملكة المتحدة على ١٠ من هذه الاتفاقيات ووقعت الاتفاقية الحادية عشرة، اتفاقية قمع الأعمال الإرهابية بالقنابل، في نفس اليوم الذي فتح فيه باب التوقيع عليها هنا في نيويورك.

هذه الاتفاقيات مجتمعة تشكل مجموعة مستقلة من القانون الدولي تضع الأساس لرد المجتمع الدولي على الإرهاب. وهذه الاتفاقيات، بالإضافة إلى توفيرها إطارا للتعاون بين الدول، تعتبر أداة رئيسية يمكن بها تقديم الإرهابيين إلى العدالة وتضع نظاما قانونيا دوليا يقوم على مبدأ السلطان القضائي العالمي الذي يفرض على الدول الأطراف ضرورة محاكمة أو تسليم الإرهابيين المشتبه فيهم. ومن الضروري، كما أكد الأعضاء الخمسة الدائمون في مجلس الأمن في بيانهم في ٢٣ أيلول/سبتمبر، أن يحرم الإرهابيون من الملاذات الآمنة. فلا يمكن أن يكون هناك مكان يختفي فيه الإرهابيون أو يتمتعون فيه بالأمن وبالشعور بأنهم بعيدون عن يد القانون. ويوضح مشروع القرار المعروض علينا أن من المهم لجميع الدول الأعضاء أن تصبح أطرافا في تلك الاتفاقيات حتى يتحول النظام الذي نضعه إلى نظام عالمي.

مشروع القرار المعروض علينا يوجه الانتباه بحق إلى دور الأمم المتحدة الحيوي في تعزيز التعاون الدولي في مكافحة الإرهاب ويشدد على أهمية زيادة التنسيق فيما بين الدول والمنظمات الدولية والإقليمية.

وفي هذا الصدد، يسر المملكة المتحدة أن اللجنة السادسة للجمعية العامة ستنظر عما قريب في نص مشروع اتفاقية جديدة لقمع تمويل الإرهابيين، تم الاتفاق عليها في فريقها العامل المعني بالإرهاب. ونحن نشعر بامتنان خاص لحكومة فرنسا لما أبدته من مهارة في إنجاح هذا العمل. ويتزايد التمويل الجيد للإرهابيين، وتتزايد مهارتهم في نقل الأموال عبر الحدود. وسيكون الاعتماد السريع لهذه الاتفاقية الجديدة خطوة هامة إلى الأمام. وبالمثل، ينبغي أن يتم بأسرع ما يمكن استكمال اتفاقية مكافحة أعمال الإرهاب النووي التي ما زالت قيد النظر.

وأود أن أعرب عن امتناني لوفد الاتحاد الروسي لاتخاذه زمام المبادرة فيما يتعلق بهذا الموضوع في هذا الوقت. إن الإرهابيين، برفضهم استخدام الأساليب السلمية واختيارهم العنف أو التهديد بالعنف لدعم أهدافهم، إنما يطعنون بمقاصد الأمم المتحدة ومبادئها الواردة في الميثاق وعلينا أن نتحرك ونتجاوز مجرد إدانة الإرهاب، رغم أهمية ذلك، وأن نقوم بالمهمة العاجلة المتمثلة في إيجاد طرق عملية لمكافحة هذا التهديد المستمر. وسيدلل اعتمادنا لمشروع القرار المعروض على أننا جادون في موقفنا من هذا الموضوع.

الرئيس (تكلم بالروسية): أشكر ممثل المملكة المتحدة على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها إلى وفدي.

السيد تشن هواصن (الصين) (تكلم بالصينية): نود بادئ ذي بدء أن نشكر وفد الاتحاد الروسي على إعداده مشروع القرار المعروض علينا. لقد انتشرت الأنشطة الإرهابية الدولية في السنوات الأخيرة انتشارا كبيرا، مما سبب الكثير من الخسائر في الأرواح البشرية وممتلكات المدنيين الأبرياء، وشكل تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين.

وتشكل مضاعفة الجهود الرامية إلى مكافحة الإرهاب الدولي إذا خدمة للصالح العام للمجتمع الدولي. وفي هذا السياق، ينبغي لأجهزة الأمم المتحدة ذات الصلة، بما في ذلك مجلس الأمن، إيلاء اهتمام تام لهذه المسألة، وأن يضطلع كل منها بدوره الملائم عند الاقتضاء.

في السنوات الأخيرة تجاوزت الأنشطة الإرهابية الحدود الوطنية في الغالب الأعم؛ وعلى ذلك أصبح تكثيف التعاون الدولي في هذا المجال والإجراءات المتعددة الأبعاد التي تستهدف شتى مظاهر الإرهاب الدولي من الشروط المسبقة التي لا غنى عنها لقمع الإرهاب بشكل فعال. ولهذا ندعو البلدان في جميع أنحاء العالم لأن تتعاون بشكل جاد وسريع وفعال في مكافحة الإرهاب.

وقد تم إبرام عدد من الاتفاقيات الدولية لمناهضة الإرهاب تحت رعاية الأمم المتحدة. وهذه الاتفاقيات يجب أن تنفذ تنفيذا فعالا ومخلصا. إننا ندرك أن اللجنة المخصصة التي أنشأتها الجمعية العامة بموجب قرارها ٥١/٢١٠ المتخذ في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، استكملت صياغة مشروع الاتفاقية الدولية لقمع عمليات تمويل الإرهابيين التي طرحتها فرنسا. ونأمل في أن تقوم شتى الأطراف بمضاعفة الجهود بروح عملية وتعاونية لضمان اعتماد الجمعية العامة في وقت مبكر لهذه الاتفاقية وللاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي.

ونعتقد أن مشروع القرار المعروض علينا يبين بشكل شامل شتى جوانب مكافحة الإرهاب والأهمية

الكبرى لتعزيز التعاون الدولي في أنشطة مناهضة الإرهاب وإزاء ما تقدم، تؤيد الصين مشروع القرار.

الرئيس (تكلم بالروسية): أشكر ممثل الصين على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلى وفدي.

السيد حسمي (ماليزيا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أتقدم بخالص شكري لكم، سيدي الرئيس، وللوفد الروسي لبدء عقد هذا الاجتماع الرسمي لمجلس الأمن حول موضوع الإرهاب الدولي. ويعبر هذا الاجتماع عن الاهتمام الجاد الذي يوليه المجلس لموضوع تزايد أعمال الإرهاب في كل أنحاء العالم، مما أودى بالعديد من الأرواح البريئة وسبب الكثير من الدمار في الممتلكات.

ونظرا للطبيعة المعقدة للإرهاب لم يتيسر التوصل إلى توافق آراء دولي بشأن تعريف حاسم لعبارة "الإرهاب". ولو طرحنا جانبا مسألة دلالات الألفاظ، فلن يكون لدينا أي خلاف حول الآثار الضارة للإرهاب، الذي يسبب القتل والأذى والدمار للمواطنين الأبرياء ولممتلكاتهم؛ وهذا أمر ينبغي أن يدينه المجتمع الدولي بأشد العبارات. وأيا كانت دوافع هؤلاء الإرهابيين، فإن أعمالهم لا يمكن تبريرها أو تسويغها، ولا بد من مقاومتها من جانب كل المجتمعات المتحضرة بتصميم وإرادة جماعية. ويمثل اجتماع المجلس اليوم تعبيرا عن هذا التصميم وتلك الإرادة.

وينبغي أن يتصدى المجتمع الدولي للإرهاب بالصرامة التي يستحقها. إلا أنه لا بد أيضا أن يتم ذلك بطريقة منصفة وموضوعية. ومما يؤسف له في هذا الصدد أن الإرهاب يرتبط أو يتطابق في بعض الأحيان مع مجموعة أو مجموعات معينة من البشر. ونحن لا نعتقد أن هذه الصورة النمطية للإرهاب طريقة بناءة للتوصل إلى تفهم حقيقي للموضوع ولمكافحة هذا الخطر. بل أنه يحدث أثرا عكسيا وسوء تفاهم بين الشعوب؛ ويعيق التعاون بين الدول في التصدي لهذه المشكلة. ولوسائط الإعلام، بما في ذلك الوسائط الترفيهية المؤثرة، دور خاص ومسؤولية أساسية في هذا الصدد.

ولا بد من الاعتراف بالإرهاب على حقيقته المجردة: أعمال عنف متعمدة بقصد إيذاء أو قتل أو تدمير مدنيين أبرياء، دون تردد أو رحمة، لأغراض القسر والتخويف لخدمة الأهداف الخاصة للإرهابيين. وقد يكون المصدر الذي يحفزها أو يحث عليها "مبادئ أسمى"، إلا أن ارتكابها بطريقة تتسم بالقسوة والوحشية ضد مواطنين أبرياء عزل يسلب من هذه الأعمال أي قيمة تشفع لها. لذلك لا بد لنا من إدانتها بقوة. وهذه الأعمال لا صلة لها بقيم مجموعة أو مجموعات معينة من البشر، كما أنها لا تعبر عن تلك القيم. إنها أعمال إرهاب بكل وضوح وبساطة. ويمكن أن ترتكبها أي مجموعات أخرى لاعتقاد مضلل بأن الإرهاب أداة مبررة للعمل السياسي.

إن الإرهاب عادة ما يكون عابرا للحدود بطبيعته، وبالتالي فإنه يكون دوليا. وهو يشكل تحديا أمنيا معقدا وخطيرا للمجتمع الدولي بسبب قدرته على زرع الخوف والتخويف والضرب مع الإفلات من العقاب حيثما أراد وفي أي وقت يشاء. ويشكل العالم بأسره ساحة لعمليات هؤلاء الإرهابيين. وتدين ماليزيا الإرهاب بكل أشكاله ومظاهره، ولا تنتحل أي عذر لمقترفيه مهما كانت دوافعهم، عندما يكون المدنيون الأبرياء ضحايا مستهدفين عمدا. ولئن كانت هذه الأعمال ذات طابع سياسي، فإن ذلك لا يجعلها أقل إثارة للاشمئزاز.

وبينما تناهض ماليزيا الإرهاب بكل أشكاله ومظاهره، فإن وفدي يود أن يذكر بالإعلان الذي صدر في مناسبة الذكرى الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة، والذي تنص الفقرة ١ من منطوقه على ما يلي:

> "إعادة التأكيد دائما على حق جميع الشعوب في تقرير المصير، مع مراعاة الحالة الخاصة للشعوب الخاضعة للاستعمار وغيره من أشكال السيطرة الأجنبية أو الاحتلال الأجنبي، والاعتراف بحق الشعوب في اتخاذ ما تراه من إجراءات مشروعة وفقا لميثاق الأمم المتحدة لإعمال حقها غير القابل للتصرف في تقرير المصير".

وبالتالي، يكون من المناسب في تعريف عبارة "الإرهاب" أن يتم التمييز بينه وبين النضال المشروع للشعوب الخاضعة للاستعمار أو السيطرة الأجنبية والاحتلال الأجنبي من أجل تحقيق تقرير المصير والتحرر الوطني، وهذه عملية مر بها العديد من الدول الأعضاء في هذه المنظمة. ولكن هذا لا يبرر استخدام الأساليب الإرهابية من جانب أي مجموعة.

وتؤيد ماليزيا تمام التأييد موقف حركة عدم الانحياز على النحو المعلن في إعلان ديربان، ومفاده أن هناك حاجة إلى التعاون الدولي لمكافحة الإرهاب، وأن هذا التعون ينبغي القيام به بما يتفق ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، والقانون الدولي، والاتفاقيات الدولية ذات الصلة. ومن الطبيعي أن يكون من الجوانب الهامة لهذه المبادئ والمعايير الدولية احترام سيادة الدول وسلامتها الإقليمية، الذي يمثل الركيزة الأساسية للأمم المتحدة. ومن المهم، أن ترتكز كل الإجراءات التي تتخذ لمنع الإرهاب وقمعه على التقيد الدقيق بهذه المبادئ والمعايير، وأن تكون نفسها قانونية بطبيعتها، وهذا أمر حتمي إذا كانت سلطات الأمن في الدولة المعنية لا ترغب في الانحدار إلى مستوى الإرهابيين أنفسهم الذين يرون أن الغاية تبرر الوسيلة.

وفي هذا الصدد، إنني ممتن للممثل الدائم لسلوفينيا على إثارته عدة مواضيع من بينها فكرة الاستجابة المناسبة التي نرى أنها تشكل مفهوما هاما ينبغي أن يؤخذ بعين الاعتبار فيما تتصدى الحكومات لخطر الإرهاب.

وتؤمن ماليزيا بقوة بالحاجة إلى جهود منسقة على الساحة الدولية، بما فيها التطبيق الصارم لتدابير مكافحة خطر الإرهاب. ومما يسعدنا، أن هناك تعاونا وتنسيقا دوليين متزايدين بشأن هذه المسألة، ونحن نرحب بأن العديد من الدول الأعضاء قد اتخذت التدابير الصارمة واللازمة لمواجهة هذه الكارثة. وماليزيا، من جانبها، اتخذت تدابير مماثلة كما صدقت على عدد من الصكوك القانونية الدولية المتعلقة بالإرهاب. ونحن بصدد فعل الشيء نفسه فيما يتعلق بالصكوك المتبقية لكي نتمكن من القيام بدورنا الكامل في الحملة الدولية ضد هذا الخطر.

إن وفد بلادي يؤيد مشروع القرار المعروض علينا، ونحن لنعتقد بشدة، أن من الضروري أن يبت مجلس الأمن بشكل نهائي في مسألة الإرهاب الذي يؤثر على السلم والأمن الدوليين، كما إننا نثني على العمل الذي تناقشه الجمعية العامة حاليا في هذا الصدد.

الرئيس (تكلم بالروسية): أشكر ممثل ماليزيا على كلماته الرقيقة التي وجهها إلى وفد بلادي.

السيد مونغارا-موسوتسي (غابون) (تكلم بالفرنسية): يسعد وفد بلادي بالغ السعادة، أن يراكم، سيدي، تترأسون هذه الجلسة الرسمية المعنية بمسألة الإرهاب، واضعين نصب أعيننا مساهمة بلدكم في قضية السلام في العالم وبخاصة في القضاء على الإرهاب.

عندما اعتدى أشخاص خطيرون في حزيران/يونيه عام ١٩٩٥، على رئيس دولة أفريقية عظيم الشأن كان يشارك في مؤتمر قمة منظمة الوحدة الأفريقية في أديس أبابا، أدان وفد بلادي ذلك الاعتداء. وعندما أقدم في آب/أغسطس عام ١٩٩٨، مجرمون جائرون على قتل دبلوماسيين أمريكيين ومواطنين كينيين وتنزانيين مسالمين في اعتداءات إرهابية عشوائية لا مبرر لها، انضم وفد غابون إلى الأعضاء الآخرين في المجلس، ليدين تلك الأعمال البغيضة بقوة ودون تحفظ.

وأعربنا بالمثل عن استنكارنا وإدانتنا لكل الاعتداءات الأخرى التي تمت في الماضي بما فيها الاعتداءات التي عانى منها الشعب الروسي في الآونة الأخيرة.

وفي هذا الوقت، يود وفد بلادي أن يؤكد مرة أخرى إدانته للإرهاب أيا كان مصدره وأينما ارتكب وبصرف النظر عن دوافعه.

إن الإرهاب يشكل إنتهاكا لحقوق الإنسان، وتهديدا للحريات العامة التي تسود في دولة يحكمها القانون ويوجد جوا من الاضطراب العقلي والخوف والرعب فيما بين الشعوب التي تقع ضحية له.

إنني ذكرت أصلا الأعمال التي أودت بحياة أشخاص أمريكيين وروس، بيد أن شعب فرنسا وغيره من شعوب البلدان الصديقة قد عانت من مثل هذه الجرائم البغيضة جرائم قتلت وشوهت وأصابت النساء والأطفال بعاهات مختلفة مدى الحياة.

إن الروابط القائمة بين العديد من المنظمات الإرهابية وغيرها من الجماعات الإجرامية التي تعمل في مجال الاتجار غير المشروع بالمخدرات والأسلحة، ينبغي أن تحمل البلدان على توسيع نطاق التعاون والتنسيق في مجال الكفاح من أجل القضاء على ظاهرة الإرهاب.

ومن ثم، يسعدنا أن نرى هذا البند مدرجا كل عام في جدول أعمال اللجنة السادسة.

ولقد اعتمدت البلدان الأفريقية من جانبها، في مؤتمر القمة الأخير المعقود في الجزائر العاصمة في تموز/يوليه الماضي اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية المعنية بمنع الإرهاب ومكافحته. ويشكل ذلك إسهام قارتنا في القضاء على هذا البلاء، أي الإرهاب.

لهذا السبب، سيرفع وفد بلادي يده عاليا للتصويت لصالح مشروع القرار الذي تولى وفد الاتحاد الروسي إعداده.

الرئيس (تكلم بالروسية): أشكر ممثل غابون على كلماته الرقيقة التي وجهها إلى بلادي.

السيد بوعلاي (البحرين) (تكلم بالعربية): السيد الرئيس، أود في البداية أن أتقدم بالشكر الجزيل لكم ولوفدكم على مبادرتكم بإدراج بند موضوع الإرهاب في جدول أعمال هذا الشهر وإعداد مشروع قرار يهدف إلى لفت نظر الرأي العام العالمي إلى خطورة ظاهرة الإرهاب المستشري في العديد من دول العالم والتي باتت تهدد الأمن والسلم الدوليين.

إن أول ما يتبادر إلى الذهن عند بحث موضوع الإرهاب هو من يقف وراء أي عمل إرهابي ومن يمد الإرهابيين بالسلاح والمال والملجأ.

إن ما يعنينا هنا هو أعمال العنف التي تقوم بها جماعات ضد بلد ما سواء من الداخل أو الخارج وضد أهداف مدنية وبشرية، دون تمييز، بهدف إشاعة الرعب بين المواطنين الأبرياء، وإشاعة جو من الفوضى بقصد زعزعة الأمن والاستقرار في ذلك البلد.

إن استمرار الإرهابيين في أعمالهم الإرهابية لا يمكن أن يتم لولا وجود الدعم الخارجي لهم سواء على مستوى الأفراد أو الجماعات أو الدول، إن أسوأ هذا الدعم هو بالطبع الذي يأتي عن طريق الدول التي توفر المأوى الآمن للإرهابيين ووسائل الاتصال اللازمة لنشر أفكارهم الهدامة والتحريض على القيام بأعمال إرهابية.

ينبغي على المجتمع الدولي أن يضيق الخناق على الإرهابيين أينما وجدوا وذلك بحرمانهم من الملجأ الآمن والمال اللازم خاصة وأن هؤلاء يستغلون مبادئ حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني ويختفون وراءه لكي يحصلوا على صفة لاجئين.

هناك إرهاب آخر لا يقل خطورة عن إرهاب الأفراد يتمثل في إرهاب الدولة والذي شاهدناه مثلا أثناء حرب البلقان وفي كوسوفو. كما أن الأراضي العربية المحتلة في فلسطين وسوريا وجنوب لبنان تشهد الكثير من ذلك الإرهاب المتمثل في تدمير إسرائيل للمنازل العائدة للمواطنين الفلسطينيين وسلب أراضيهم وكذلك حرياتهم الأساسية.

لذا، فإننا نحث على أن تسير العملية السلمية، إنصافا للعدل، بسرعة أكثر مما هي عليه الآن استنادا إلى مبدأ الأرض مقابل السلام وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة حتى يتحقق السلام العادل والمنصف.

هناك مجال واسع لوضع الآليات والإجراءات القانونية من قبل المجتمع الدولي لتغطية جميع الجوانب التي لها علاقة بمكافحة الإرهاب والتي من بينها: أولا، وضع تعريف محدد لمفهوم الإرهاب والذي يمكن أن يمثل إنطلاقة جديدة وهامة نحو مكافحة الإرهاب بكافة أشكاله. وتؤيد بلادي في هذا الصدد عقد مؤتمر دولي معني بمفهوم الإرهاب؛ ثانيا، وضع آليات يمكن من خلالها أن تتعاون الدول فيما بينها في تبادل المعلومات ذات الصلة بمكافحة الإرهاب؛ ثالثا، إن البحرين على اقتناع بضرورة أن يتم تحقيق تفاهم بين الدول نحو تعزيز مفهوم تسليم المتهمين في عمليات إرهابية كما ترى بلادي ضرورة أن يكون هناك تعاون متكامل بين الدول فيما يخص المساعدة القضائية؛ رابعا، ينبغي أن يكون هناك تعاون دولي نحو تحقيق فهم موحد للجوء السياسي وعدم تمكين الإرهابيين من الاستفادة من الفرص التي يتيحها هذا المفهوم للحصول على مأوى يختبئون فيه.

إن بلادي تؤمن بالدور الإيجابي الذي يمكن أن تلعبه وسائل الإعلام المختلفة في كشف وتعرية الإرهابيين، لذا فإن دولة البحرين تؤيد أن تقوم وسائل الإعلام المختلفة بلعب هذا الدور بتشجيع ودعم متواصلين من قبل الحكومات.

وترى البحرين أن يكون هناك تفاهم دولي أوسع نحو مفهوم مسألة حماية حقوق الإنسان الذي يتخذه الإرهابيون وسيلة للوصول إلى أهدافهم.

إن تعزيز مفهوم السيادة الوطنية والحفاظ على الأمن والاستقرار للشعوب يمثل هاجسا رئيسيا يدفع أعضاء المجتمع الدولي نحو التعاون في تحقيق هدف مكافحة الإرهاب.

إن مفهوم حق الشعوب في تقرير المصير ومواجهة قوى الاحتلال الأجنبي الذي أقرته قرارات الجمعية العامة ذات الصلة يجب ألا يساوى بمفهوم مناهضة السلطة الحكومية القائمة بهدف الوصول إلى السلطة.

أخيرا، إن أفرقة العمل المختلفة المختصة بمناقشة وضع مشاريع اتفاقيات لمكافحة الإرهاب تنفيذا لقرارات الجمعية العامة ذات الصلة تعتبر آلية ممتازة لتأطير جهود الدول في تقنين تعاونها في مكافحة الإرهاب.

لكل هذه الاعتبارات، فإن وفد بلادي يؤيد مشروع القرار المعروض على المجلس اليوم، وسيصوت لصالحه.

الرئيس (تكلم بالروسية): أشكر ممثل البحرين على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلى وفدي.

السيد أنجابا (ناميبيا) (تكلم بالانكليزية): السيد الرئيس، وفدي يثني عليكم وعلى وفدكم لعقد هذا الاجتماع المكرس لهذا الموضوع البالغ الأهمية، موضوع الإرهاب، ولتقديمكم مشروع القرار المعروض علينا.

عجلة الزمن تقربنا من بوابة الألفية الثالثة. وفي ظل هذا المعلم التاريخي نعتقد أن البشرية سيكون عليها أن تكافح دون هوادة ضد الإرهاب. لقد ظلت البشرية، طيلة سنوات عديدة، حبيسة خطر الإرهاب الذي كانت له تعريفات عديدة في كل مرحلة من مراحل تاريخها الطويل. وأيا كان تعريف الإرهاب بالنسبة للأجيال والشعوب المختلفة، فإنه جلب مأساة إنسانية كبيرة بشكل لم يسبق له مثيل على مواطنين عاديين أبرياء لا يخامرهم شعور بوجوده وصلت إلى حد الفقد المأساوي للأرواح وإلى الخوف والجزع وتدمير الممتلكات.

والإرهابيون يدفنون أنفسهم داخل المجتمع المحيط بهم بشكل لا يمكن معه تمييزهم عن غيرهم من المواطنين العاديين الملتزمين بالقانون، وفي اللحظة المناسبة يخرجون من الظلال ليضربوا قبل أن يختفوا مرة أخرى.

إن هدف الإرهاب هو تقويض الثقة في قدرة حكومة ما على حفظ القانون والنظام بزرع بذور الخوف في أنفس المواطنين. والحكومة، بدورها، تقوم بفرض نظام قاس من تدابير الأمن بما في ذلك حالات الطوارئ، وحظر التجول، وإقامة نقط التفتيش الروتيني بإغلاق الطرق والتفتيش المفاجئ وعمليات الحصار والبحث، وهي تدابير مضادة قمعية تضطر الحكومات إلى اتخاذها لحماية مواطنيها من الإرهاب.

وناميبيا تعلق أهمية كبرى على إعلاني الأمم المتحدة لعامي ١٩٩٤ و ١٩٩٦ بشأن تدابير للقضاء على الإرهاب الدولي وتدابير أخرى اتخذتها الأمم المتحدة بشأن هذا الأمر. ولذلك، فإن اعتماد مشروع القرار هذا سيسهم في الجهود الجارية للقضاء على الإرهاب.

إننا ندين جميع أعمال الإرهاب بصرف النظر عن دوافعها أو مظاهرها أو مرتكبيها أو ضحاياها. ولذلك، عند صياغة الاتفاقيات الوشيكة، يجب أن نتأكد من أن تشمل بشكل مناسب جميع مرتكبي الأعمال الإرهابية. باختصار، ينبغي ألا تكون هناك استثناءات في الحرب ضد الإرهاب.

وفي ظل هذه الخلفية، سيصوت وفدي مؤيدا مشروع القرار المعروض علينا.

الرئيس (تكلم بالروسية): أشكر ممثل ناميبيا على الكلمات الرقيقة الموجهة إلى وفدي.

سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل الاتحاد الروسي.

نود أن نعرب عن امتناننا الخالص لجميع أعضاء مجلس الأمن لتأييدهم المبادرة الروسية لعقد اجتماع اليوم، وأيضا لكلمات التعاطف والتضامن التي استمعنا إليها في هذه القاعة فيما يتصل بالأعمال الإرهابية الأخيرة في روسيا. وإن القيادة الروسية والشعب الروسي يقدران هذه المؤازرة غاية التقدير.

لقد تقدمت روسيا بمبادرة عقد اجتماع اليوم لمجلس الأمن مدفوعة بإدراك التهديد العالمي الكامن في الإرهاب. وأعمال الإرهاب غير الإنسانية التي يقع ضحية لها المئات من الأفراد الأبرياء في مختلف بلدان العالم، وأخذ الرهائن، أو الاعتداءات على أفراد الأمم المتحدة،

وفتح قنوات عبر الحدود للتدريب على أعمال الإرهاب وتمويلها تقنعنا بضرورة تعزيز الكفاح العنيد ضد ذلك الشر.

إن نهجنا القائمة على المبدأ لمجابهة الإرهاب في جميع صوره وأشكاله طرحتها القيادة الروسية في مناسبات عديدة، وأكدها البيان الذي أدلى به السيد إيغور إيفانوف، وزير خارجية روسيا، أثناء الدورة الرابعة والخمسين للجمعية العامة. ونحن مقتنعون بأن مكافحة الإرهاب بشكل فعال لا يمكن القيام بها إلا بشكل جماعي وعلى أساس صلب من القانون الدولي.

إن الأمم المتحدة تستحق التقدير لإدانتها الإرهاب ولإقامة تفاعل عالمي للقضاء عليه. والعمل مستمر، تحت قيادة الأمم المتحدة، لبناء قدرة مشتركة لمكافحة الإرهاب، تتضمن إنشاء نظام تعاهدي عالمي لهذا الغرض. ومن بين آخر منجزات الأمم المتحدة إبرام الاتفاقية الدولية لقمع الهجمات الإرهابية بالقنابل في ١٩٩٧. كما أن العمل يوشك على الانتهاء لوضع اتفاقية لمكافحة أعمال الإرهاب النووي وأخرى لمكافحة تمويل الأنشطة الإرهابية.

وفي الحالات التي يصبح فيها الإرهاب تحديا خطيرا للسلم والأمن الدوليين، يطالب مجلس الأمن بالمشاركة بشكل نشط في جهود المجتمع الدولي المناهضة للإرهاب، ليس بأن يحل محل الجمعية العامة أو أجهزة الأمم المتحدة الأخرى، ولكن بالتعاون معها، وذلك وفقا لصلاحياته بمقتضى الميثاق.

ومشروع القرار المنتظر إصدار المجلس له اليوم أشبه ببلاغ رسمي مناهض للإرهاب، يحدد مجالات الأولوية القصوى في ذلك التفاعل. ومن بينها إضفاء الطابع العالمي على اتفاقيات متعددة الأطراف لمكافحة الإرهاب، وتنسيق إجراءات الدول والمنظمات المتعددة الأطراف والإقليمية، والمساعدة المتبادلة لحماية المواطنين ولمنع ووقف أعمال الإرهاب والتحقيق فيها ومحاكمة مرتكبيها والمشاركين في الإعداد لها وفي تمويلها. ومن غير المسموح به منح حق اللجوء للإرهابيين الذين ينبغي ألا يطيب لهم مقام في أي مكان.

إن مشروع القرار يعلن نية مجلس الأمن القاطعة في أن يضع الضمانات الدائمة ضد التهديدات التي يتعرض لها السلم والأمن والتي يسببها الإرهاب. والأمن العام سيكرس اهتماما خاصا لتلك التهديدات في تقاريره السنوية إلى الجمعية العامة بشأن التدابير لمكافحة الإرهاب، ومجلس الأمن يتعهد، وفقا لولايته، بالتزام باتخاذ التدابير الضرورية على هذا الأساس للتصدي للتحديات الإرهابية.

إن اعتماد هذا القرار سيوفر إسهاما ملموسا لإقامة جبهة موحدة، تحت رعاية الأمم المتحدة، لمكافحة الإرهاب الدولي.

الآن، أستأنف مهامي بصفتي رئيسا للمجلس.

أفهم أن المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار (S/1999/1071) المعروض عليه. وما لم أسمع اعتراضا، فسأطرح مشروع القرار للتصويت.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:
الاتحاد الروسي، الأرجنتين، البحرين، البرازيل، سلوفينيا، الصين، غابون، غامبيا، فرنسا، كندا، ماليزيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، ناميبيا، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية.

الرئيس (تكلم بالروسية): نتيجة التصويت ١٥ صوتا مؤيدا. اعتمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ١٢٦٩ (١٩٩٩).

ليس هناك متكلمون آخرون على قائمتي.

وبذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٢٠.